الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تناقض التغيير

سلمان النقاش
كاتب

يشهد العالم اليوم تحولات تبدو إنها تبتعد بمسافة ما عن التطلعات العقائدية والايديولوجية التي تصر على أن ترى هذا العالم عبر قناعات منظرة أو موروثة فبعد الانتصار الكبير الذي حققته الشعوب الغربية على أنظمتها القديمة وتوليها زمام الحكم فيها والذي جاء كنتيجة حتمية لتطور وسائل الإنتاج المادي وما صاحبه من تقسيم للعمل استوجب تصنيفا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا يقر بأحقية الفرد بإنسانيته وحريته وطاقاته من دون تمييز عرقي أو عنصري أو جنسي حيث تفجرت الطاقات البشرية وهي واثقة من أن طموحاتها ممكنة التحقق في عالم بات لا يؤمن بأنصاف الآلهة كالاباطرة والنبلاء أو إنسان السوبرمان كهتلر وموسوليني و ميلوزوفيتش او صدام .. وها هو الحزب الديمقراطي الأمريكي ينافس على رئاسة البيت الأبيض بمرشحين كانت ميزاتهما بالأمس محط احتقار وتهميش - امرأة وزنجي - وهاهي جوائز نوبل تكلل عبادي ونجيب محفوظ واحمد زويل والبرادعي، وفي لندن ينتصب تمثال مانديلا ليذكر بالسلام ،وتمتد يد مانشيسترستي إلى اللاعب العراقي نشأت أكرم ومثل ما ذكرت الكثير الكثير ..

غير إن التناقض يظهر متجليا حين تلامس مجسات التحضر معوقات تقدمها فترسل إشارات التحذير لتكون المعالجة حاسمة ومنتجة في نفس الوقت غير عابئة بما ستؤول إليه النتائج على من تخلف عن الركب الحضاري، وغالبا ما تأتي هذه المعالجة بشكل قاس، وعنيف فتزيد البؤس بؤسا ويغوص الامل بعيدا في الزمن والجغرافية، والفجوة تتسع بين عالم يتشدق ويتفاخر بل يمارس حقا جدوى الوجود وبين عالم ينوء بحمل القديم المتصدىء وجديد لا يكترث لحاله. والحقيقة ان العالم الاول لا يستطيع التخلي عن الوجود الانساني الاخر فهناك الثروات المخبوءة والاسواق التي تعالج الركود المهدد للرفاه الممتع والثروة المتركزة ، فلابد من علاقة دائمة الربط به مهما كان شكلها فبدأت بالاستعمار المباشر ثم التبعية ثم التحالفات وهاهي اليوم تعلن ضرورة تغيير اسس العالم النامي هذا بالانفتاح التام والمباشر امام مشاريعه التي تقف الثقافات حائلا امامها، و يستدعي هذا تفكيك منظوماته القيمية المنغرسة عميقا حتى لتصل بدايات النشأة الاولى للانسان وان تعيد تركيب النظام الاجتماعي ثم السياسي بقوالب تضمن طاقات البشر والارض على حد سواء .

اكثر من اربعة مليارات انسان يعيش اليوم في عالم صنف مجازا بالنامي في حين ان الواقع يقول انه متخلف وفق كثير من المقاييس وأولها الارادة الجادة بالانعتاق من الكسل و ثقافة الاستهلاك واللجوء الى الانتاج بدليل حجم الثروة الضخمة التي تضمها اعماق الارض التي يقفون عليها ، حتى ان احد المحافظين الامريكان تطرف بالقول "ان الطبيعة الجيولوجية قد اخطأت حين ادارت ثروة الارض لتضعها تحت اقدام هؤلاء " .. لقد صنف الخبراء الامريكيون الارض العراقية بانها الاكبر احتياطيا للنفط في العالم غير ان كمية استخراجه منذ اكتشافه في بدايات القرن الماضي لم يتعد اكثر من ٢,٨ مليون برميل يوميا ومن ضمن ٨٥ حقلا مكتشفا لا يعمل غير خمسة عشر حقلا معظمها في الجنوب الذي يحفل حتى الان ببيوت الطين وظلمتها وجرائم الشرف وقتل النساء والماء غير الصالح للشرب، وحين دخلت جيوشهم هذه الأرض اهدوا المال العام برمته غنيمة للمحتفلين بفرار الطاغية الا منابع النفط ومكاتبه احاطوها بجندهم وأسلحتهم الحديثة ... لكن لابأس سيمن علينا التاريخ أخيرا لنكون السباقين الى بناء نظام كانت نتائج نجاحاته في الغرب ان ضمنت حقوق الإنسان وان حشرنا داخل مثلث تقبع في رأسي قاعدته كل تراكمات الموروث البدائي-ايران-القاعدة-لتحتفظ امريكا بالرأس الاعلى .

من المفارقات التي تستوقف الباحثين أن الحركات والأحزاب اليسارية والقومية العربية التي كانت تنشط بشكل مؤثر وفاعل في أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي كانت تعمل في ظل أنظمة عربية لا تفتقر إلى مبررات لسياساتها الداخلية أو الخارجية أي بعبارة أخرى كانت أقوى نسبيا" بالنسبة لزمانها من الأنظمة العربية السائدة حاليا " ، حيث تشهد الأمة العربية يوما بعد يوم المزيد من التداعي والتراجع والتباعد بين كياناتها السياسية وتتجه بسرعة نحو التبعية والخضوع للقوى الخارجية الكبرى والكيان الصهيوني المتمثل بإسرائيل بحيث أصبحت أسباب وجود وعمل ونشاط الأحزاب اليسارية العربية أكثر تبريرا" مما كانت عليه في فترة الأربعينيات أو الخمسينيات أو الستينيات من القرن الماضي ، ومع ذلك فإننا نرى اليوم تراجعا" لا بل انكسارا" واضحا" في نشاط وعمل و(نضال) تلك الأحزاب والحركات والتنظيمات اليسارية العربية.

قراءة في إشكاليات اليسار العربي

د.عماد علو
كاتب وباحث

اليسار العربي وإشكاليات الواقع

يلقي العديد من المفكرين اليساريين العرب اللوم في مسالة تراجع اليسار العربي على اتساع حجم و قوة الضغوط الخارجية ، التي تحاول تأسيس مقومات المشروع الإمبريالي ، السياسي ، الاقتصادي ، الهادف إلى تفكيك كل مقومات النهوض الذاتي في البلدان العربية ، لحساب "المشروع الحضاري الغربي" باسم الليبرالية الجديدة و الخصخصة و السوق الحر و تحرير التجارة و الانفتاح . و لكن رغم إقرارنا بحجم هذه الضغوط الخارجية ، و دورها كتناقض رئيسي ضد المصالح العربية ، إلا أن أولئك المفكرين اليساريين العرب لا ينظرون بشكل موضوعي إلى سلبيات ما نجم من سلبيات وتداعيات جراء عملهم التنظيمي لجهة تعميق الأوضاع و الضغوط الداخلية العربية التي شكلت العامل الرئيسي الأول في نجاح تلك الضغوط الخارجية ، و أدت إلى تراكم و اتساع التناقضات الداخلية مع الجماهير الشعبية من جهة ، و إلى تطابق مصالح البنية الطبقية العليا الداخلية الحاكمة ، مع مصالح و شروط المراكز الرأسمالية الخارجية أو العولمة من جهة أخرى بحيث تغيرت طبيعة الأنظمة وتركيبتها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديتها ، حيث انتقل النظام العربي بمجمله من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي كعنوان رئيسي سابق ، إلى أرضية التبعية والانفتاح والارتهان السياسي كعنوان جديد منذ العقد الأخير من القرن العشرين إلى اليوم . ولم يرافق تلك التغيرات أي تطور أو مرونة ملموسة في استراتيجيات الأحزاب اليسارية العربية أو الأنظمة التي تبنت إيديولوجياتها ، التي بقيت تشاهد ببرود تحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق العربي الرسمي-الأمريكي-الإسرائيلي ، أوصل النظام العربي إلى حالة تكاد تعبر عن فقدانه لوعيه الوطني وثوابته ومرجعياته سواء بالنسبة للقضايا السياسية الاقتصادية الاجتماعية الداخلية ، دون أن تبدو من لدن اليسار العربي أي محاولة جدية و موضوعية تتجلى في إعادة النظر بالمفاهيم والمبادئ والأهداف التي ارتكزت عليها استراتيجيات اليسار العربي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إلى اطر جديدة تتلاءم والتحديات التي بات الواقع السياسي العالمي يفرضها لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة ، لذلك عجز اليسار العربي عن مواجهة إشكاليات الواقع العربي المتمثلة بما يلي :

- التراجع والانكسار فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والحقوق التاريخية أو قرارات الشرعية الدولية .
- تفتيت الكيانات العربية ، في السودان بين الشمال والجنوب ، وفي الجزائر بين البربر والعرب من جهة ، المغرب والبوليساريو ، الدعوة لتقسيم العراق إلى ثلاث أو دويلات شيعية وسنية وكردية .
- تنامي الحركات السياسية الدينية التي أدت إلى بث الانقسام والفرقة بين أبناء الشعب الواحد (مصر: مسلمين وأقباط ، لبنان: سنة وشيعة وموارنة ودروز، العراق: سنة وشيعة ...الخ)
- محاولات خلق عوامل الفرقة و العداء بين الدول العربية (سوريا و لبنان ، سوريا والعراق ، مصر والسودان ، ليبيا والمملكة العربية السعودية ،قطر والسعودية ،المغرب والجزائر ..الخ)
- احتلال العراق والسيطرة على ثرواته النفطية ومقدراته ، إلى جانب المحاولات الجارية لتفكيكه وإضعافه .

اليسار العربي والعولمة

لقد فرضت العولمة شروطها على بلداننا العربية شئنا هذا أم أبينا، بكل صورها السياسية و المجتمعية و الاقتصادية التي لم تواجه أية عقبات أو صعوبات تعترض طريقها بحكم طبيعة و مكونات البنية الطبقية و السياسية الحاكمة في هذه البلدان التي تتباين أشكال أنظمتها السياسية و دولها التي تتراوح من الدولة القبلية أو المشيخة ، إلى الدولة-العائلة ، إلى نظام الدولة البيروقراطي ، الفردي ، أو الأوتوقراطي ، الأبوي ، الدكتاتوري ..الخ ويمكنك أن تسمي ما شئت من الأنظمة فيما عدا الديمقراطية ، إلا أن جميعها في الوطن العربي تشترك بسمات ومظاهر التفرد و الاستبداد و الفساد و الفقر و الفوضى و عدم الاستقرار ، مع اختلاف درجاتها و أشكالها في هذه الدولة أو تلك . وعندما انتهت الحرب الباردة وأطلت العولمة على جميع نواحي الحياة العربية بفضل ثورة الاتصالات والأثير المفتوح والمتاح للجميع تبين للعرب أن أنظمتهم التي تحكمهم يغيب فيها التوازن بين الانفتاح و السوق الحر و حرية المنافسة و الخصخصة من جهة ، و بين ما تتطلبه هذه الآليات من حريات أو تعددية سياسية أو ديمقراطية أحادية ، وان النظم الحاكمة تتمسك بتطبيق مبدأ التعامل مع السلطة كمصدر للثروة ، في خدمة البنية الطبقية الفوقية أو الشرائح الاجتماعية العليا ، القديمة و المستحدثة التي تفرض على شعوبها-عبر أجهزتها و مؤسساتها الإكراهية المتنوعة- أن تتحول إلى "خادم" للسلطة أو الدولة بدلاً من أن تكون هذه الأخيرة هي الخادمة لمصالح شعوبها . لذلك ووفقا" لمعادلة العولمة أو مفاهيم الليبرالية الجديدة والتعددية السياسية أصبحت الدولة في بلادنا تتخذ مساراً نقيضاً لشروط هذه العولمة ، وعليه لابد لها لكي تستمر أن (تتعولم) من خلال تبنيها أي للعولمة و الخضوع و التماهي مع شروطها ، والتماشي مع سياسات التوافق و الانسجام مع النظام الدولي المعولم . في ظروف هذه العلاقات العقدة بين الحاكم والمحكوم وقف اليسار العربي حائرا" ، مترددا" ، غير واثق من نفسه يشاهد انهيار اكبر نظام (ثوري ، يساري) في ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي غير مستفيد من تجربة يسارية أخرى تجري أمامه تعاملت بموضوعية وعلمية مع العولمة وتعايشت معها واستفادت منها ألا وهي التجربة الصينية ، فبقي أسير أوهام الماضي وصريع تحديات الحاضر ! فتخلت عنه الجماهير الشعبية التي بقيت تتخبط في شعور عميق بالخوف من السلطة أو الدولة و العداء السافر أو الكامن ضد ممارساتها ، في محاولة يائسة للتعبير عن حاجة هذه الجماهير لمن يحميها من التسلط و الفقر و المرض و البطالة و الحرمان بكل أشكاله من جهة ، و يوفر لها فرصة العمل ، و المسكن و المأكل و العلاج في نظام ديمقراطي تحكمه سيادة القانون و العدالة الاجتماعية من جهة أخرى .

الخاتمة

مما سبق يتبين لنا أن الإشكالية التي يجب أن تستوقف الباحثين والدارسين في تاريخ ونشاط القوى الديمقراطية و التقدمية الساعية إلى عملية التغيير في المجتمع العربي اليوم ، هي في السؤال التالي ، لماذا تميزت قوى اليسار واليسار القومي العربي ، بامتلاكها لكثير من عناصر القوة سواء في بنيانها التنظيمي-أحزابها-أو في اتساع قاعدتها الجماهيرية بهذه النسبة أو تلك من حولها ، في مراحل الأربعينيات و الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي ، رغم عدم نضوج الظروف الموضوعية آنذاك ؟؟ و كيف تراكمت عوامل الضعف و الانهيار لهذه البنى التقدمية الديمقراطية بكل تنظيماتها في هذه المرحلة ، رغم تراكم و نضج الظروف الموضوعية بصورة لم يشهدها واقعنا السياسي الاجتماعي الاقتصادي العربي من قبل ؟ وما الذي يمنع أو يحول دون مواجهة و حل هذه الإشكالية أو المفارقة رغم وعي الجميع من المثقفين الطليعيين العرب بكل ملابسات و مخاطر هذه المرحلة من ناحية ، ووعيهم -النظري-بدورهم من ناحية ثانية خاصة في ضوء فشل الأنظمة العربية في حل الإشكالات أو التناقضات الداخلية أو حل تناقضاته الخارجية مع العدو الصهيوني و النظام الغربي الرأسمالي ، إلى جانب فشلها في حل إشكالية التناقضات و المعاضل الداخلية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، و لم يعد أمامها-كما يبدو - سوى المزيد من الخضوع لشروط العولمة الجديدة ، على حساب المصالح الوطنية و القومية و على حساب الكثير من مظاهر السيادة الداخلية أيضاً ، و ليس لذلك سوى معنى واحد ، هو بقاء هذا الواقع المهزوم و المأزوم ، بل و استمرار صعود خطه البياني دون أية آفاق بما يعمق حالة الإحباط العام أو الانكفاء أو (الميل نحو الاستسلام) ضمن مناخ عام و أسباب كثيرة موضوعية متعددة الجوانب و المنطلقات ، مفتوحة على كافة الاحتمالات المنذرة بالسوء ، طالما بقيت القوى الديمقراطية الحقيقية عاجزة عن تأطير نفسها و القيام بدور ايجابي مؤثر وفعال .

سيأتي يوم على النيباليين يعضُّون فيه أصابع الندم

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي - البحرين

أحد الزملاء، لفرط حماسته للأنظمة الجمهورية و تحفظاته على الأنظمة الملكية، لم ينتظر شروق شمس اليوم التالي لسماعه أخبار احتضار النظام الملكي في النيبال، فأرسل لي في أنصاف الليالي رسالة هاتفية قصيرة يطالبني فيها بالكتابة في الموضوع. هذا على الرغم من الشواهد الكثيرة، التي أثبتت أن الأنظمة الجمهورية التي قامت على أنقاض أنظمة ملكية، ولاسيما في العالم الثالث، لم تأت إلا بالخراب و الدمار و الهزائم و تفتيت أسس و مقومات الدولة و المجتمع المدنيين، على نحو ما حدث في مصر و العراق و ليبيا و أفغانستان و إيران. فلا ديمقراطية أو حريات تعززت في ظلها، ولا تنمية تحققت أو معيشة تحسنت تحت قيادتها، بل أن بعض الأنظمة الجمهورية سرعان ما تحولت إلى أشباه ملكيات ولا سيما لجهة توريث الحاكم للحكم لأبنائه.

كل هذا لم يقنع صاحبنا بعد أن التسميات في أنظمة الحكم لا تعني شيئا، و إنما المهم هو الجوهر والمضمون. فنظام ملكي يملك رؤية واضحة و يقوده ساسة عقلاء متعلمون خير ألف مرة من نظام جمهوري على رأسه حفنة من أنصاف المتعلمين ولابسي الستر الكاكية أو العمائم و يعتمد في بقائه و شعبيته على الشعارات الرنانة و دغدغة عواطف الجماهير بالوعود المعسولة والخرافات والأساطير المنتقاة بعناية من بطون التاريخ.

مما لا شك فيه أن النظام الملكي في النيبال ليس نظاما مثاليا، بل ارتكب، و خاصة في ظل الملك الحالي جيانيندرا –الذي وصل إلى العرش بعيد المذبحة التي لقي فيها شقيقه الملك بيريندرا و كافة أفراد أسرة الأخير حتفهم في يونيو ٢٠٠١ - حماقات كثيرة، لعل أبرزها انقلابه في شباط ٢٠٠٥ على المؤسسات الدستورية و قيامه بتعطيل الحقوق و الحريات تحت ذريعة الدفاع عن امن واستقرار البلاد في مواجهة التمرد المسلح الذي تقوده الجماعات الماوية منذ أوائل التسعينات. غير أن البديل أسوأ بمئات المرات، خاصة حينما يكون هذا البديل هو نظام يقوده أو يسيطر عليه الماويون الذين صاروا حتى في بلد المنشأ (الصين) محاربون ومحل شك بسبب تاريخهم الدموي والعبثي في أي مكان وصل إليه نفوذهم. والماويون النيباليون يحاولون اليوم بعدما فشلوا في استلام السلطة عن طريق الثورة المسلحة، الوثوب إليها عبر التكتيكات السياسية التي كان آخرها قبولهم باتفاقية سلام و تهدئة. و هذه الاتفاقية التي وقعت في العام الماضي تحت رعاية الأمم المتحدة وشارك فيها تحالف سياسي يضم سبعة أحزاب معارضة من بينها حزب البلاد الأقدم والأكبر (حزب المؤتمر) بقيادة رئيس الحكومة الحالي " جيريجا براساد كويرالا" (٨٦ عاما) ، نص على إجراء انتخابات تشريعية في يونيو من العام الجاري بغية قيام برلمان جديد توكل إليه مهمة كتابة دستور جديد لنيبال بدلا من الدستور المؤقت الحالي و البرلمان الانتقالي الراهن المكون من ٣٣٠ عضوا بمن فيهم أعضاء يمثلون المتمردين الماويين. ومن الأمور الأخرى التي نصت عليها الاتفاقية تسليم المتمردين الماويين كامل أسلحتهم إلى بعثة الأمم المتحدة في النيبال، الأمر الذي لم يتحقق بالكامل حتى الآن طبقا لمصادر إعلامية مستقلة، و بالتالي أشاع الشك والريبة في نفوس قادة الأحزاب السياسية مما ينوي حليفهم الماوي فعله في القادم من الأيام.

وفي كانون الثاني ٢٠٠٧، حينما كانت مسألة وضع دستور انتقالي محل نقاش و حديث في البرلمان المؤقت، اقترح وضع مادة تنص على أن يبحث مصير المؤسسة الملكية النيبالية، إلغاء أو إبقاء، في أول اجتماع يعقده البرلمان المنتخب. و منذ ذلك التاريخ، طرحت اقتراحات أخرى عديدة لعل أحدثها ما طرح في ديسمبر ٢٠٠٧ ، و نعني به مشرع القانون القاضي بإلغاء الملكية و إعلان البلاد فورا جمهورية ديمقراطية فيدرالية (يبدو ان النص على الفيدرالية جاء تهدئة لخواطر المتمردين الجدد من أبناء إقليم "تيراي" الجنوبي المحاذي لحدود البلاد مع الهند، و الذين انتفضوا اعتداء على الشرطة و الممتلكات العامة بدعوى عدم تمثيلهم في البرلمان الانتقالي بصورة تتناسب مع أعدادهم، و خلو الدستور المؤقت من أية إشارة تضمن لهم حكما ذاتيا). و هذا ما أثار جدلا دستوريا لم ينته بعد، مفاده كيف لهيئة غير منتخبة أن تتخذ قرارا مصيريا كهذا، و لا تترك للبرلمان المفترض انتخابه ديمقراطيا في وقت لاحق سوى تنفيذ القرار فقط؟ و هذا أيضا ما دعا بعض الفقهاء الدستوريين إلى اقتراح عمل استفتاء شعبي حول مصير المؤسسة الملكية طالما أن الأخيرة مؤسسة راسخة الجذور في تاريخ البلاد و لها من العمر عدة قرون، فضلا عما تمثله من رمز للوحدة الوطنية.

أما الأمر اللافت للانتباه، فقد كان هدوء الشارع النيبالي بعيد صدور هذا القرار. إذ لم تخرج الجماهير إلى الشارع مثلما توقع المتمردون الماويون للاحتفال بما وصفوه بالإنجاز التاريخي الذي لعبوا فيه (أي الماويون) دورا رئيسا. و بالمثل فان أنصار الملكية الذين لا يمكن الاستخفاف بعددهم من بين عدد السكان البالغ تعداده ٢٥ مليون نسمة-نحو نصفهم من الأميين الذين لا يحصلون إلا على اقل من دولار في اليوم الواحد-لم يسمع لهم احتجاجا أو مظاهرة.

في تفسير الأمر الأول، قيل ان خصوم الملكية لم يعبروا عن فرحتهم لأنهم كانوا يتوقعون الحسم بطريقة أخرى، مثل اعتقال الملك جيانيندرا و نفيه أو محاكمته، بدلا من تركه يتمتع برفاهية قصر "نارايان هيتي" الملكي تحت حراسة أكثر من ٣٠٠٠ جندي من الجيش النيبالي، و بحرية الحركة و تبادل الزيارات و استقبال الأنصار، بل و الحصول أيضا على المخصصات المالية و الامتيازات الأخرى إلى حين قيام البرلمان المنتخب و تنفيذ الأخير لقرار إلغاء الملكية المتخذ مؤخرا. وفي هذا السياق وصفت صحيفة "جانانديشا" القريبة من الماويين الوضع بورقة شجرة، لا هي على الأغصان، ولا هي حطت على الأرض بعد.

أما الأمر الثاني فقد تم تفسيره كما يلي: ان أنصار الملكية، برغم قلقهم على مصير المؤسسة الملكية، ولا سيما بعد تصريح رئيس الحكومة كويرالا في مارس الماضي علنا بأنه يفضل أن يتنازل عاهل البلاد عن العرش و يأخذ معه أيضا ولي عهده (المعروف بالإفراط في شرب الخمور والعصبية) ليفتح الطريق أمام تسمية اصغر أبناء الملك البالغ من العمر خمس سنوات ملكا جديدا مع مجلس وصاية، فإنهم لا يزالون مقتنعين ان الملكية لن تزول لارتباطها بالهندوسية - عقيدة الغالبية العظمى من النيباليين- ولأن الملك تجسيد للإله الهندوسي فيشنو-هذا ناهيك عن رهانهم على جملة من الأمور التي قد تصب في صالح استمرار المؤسسة الملكية مثل سقوط تحالف أحزاب المعارضة الهش، أو صعوبة إجراء الانتخابات التشريعية المقررة لأسباب فنية، أو اتساع المخاوف مما يخفيه الماويون من أجندات مدمرة، أو سقوط حكومة جيريجا الحالية تحت ضغط الفشل في علاج الملفات الخدمية و المعيشية و الأمنية، أو قيام الجيش النيبالي بانقلاب عسكري لصالح العرش، انطلاقا مما عرف عنه من ولاء للمؤسسة الملكية على نحو ما ثبت في عام ١٩٦٠ ولاحقا في عام ٢٠٠٥ . غير انه من الجدير بالذكر في هذا السياق ان اتفاقية السلام والتهدئة المشار إليها آنفا و ما تبعها من إجراءات عملية فككت علاقة الجيش بالملك ليصير اسمه "الجيش الوطني النيبالي" بدلا من " الجيش الملكي النيبالي" و لتؤول قيادته العليا إلى رئيس الوزراء المدني بدلا من الملك. وبرغم التصريحات المتكررة لقائده الحالي الجنرال "كاتاوالا"، الذي يقود نحو مئة ألف عنصر مدرب تدريبا عاليا، بأن مؤسسة الجيش غير معنية بالسياسة، و خاضعة لأوامر رئيس الحكومة وحده، فان احتمالات قيامه بانقلاب واردة و خاصة إذا ما أسفرت التطورات عن وصول الماويين عبر صناديق الاقتراع إلى السلطة لإقامة نظام راديكالي قمعي. حينها قد لا يجد الجنرال كاتاوالا-و هو بالمناسبة زميل دراسة لقائد آخر الانقلابات العسكرية في باكستان (الجنرال برويز مشرف) مفرا من تنفيذ انقلاب على شاكلة انقلاب تايلاند العسكري في عام ٢٠٠٦، أو ربما على شاكلة التدخل الذي قام به الجيش في بنغلاديش في يناير ٢٠٠٧ حينما طالب قادته رئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارىء و تأجيل الاستحقاقات الانتخابية قبل أيام من موعدها.

إن السؤال الذي يتردد بقوة هو : ماذا سيكون موقف نيودلهي و واشنطون من هكذا سيناريوهات؟ ثم كيف ستتصرف جارة النيبال الكبيرة الأخرى أي الصين؟ و ما مدى تدخل هذه الأطراف في كل التطورات التي استعرضناها في هذه البلاد الفقيرة و المعزولة، لكن ذات التأثير في أوضاع منطقة جنوب آسيا، و تحديدا لجهة العلاقات بين العملاقين الهندي و الصيني. و لعله انطلاقا من هذه الحقيقة، قيل ان زيارة رئيس الحكومة الهندية منموهان سينغ الأخيرة إلى بكين لئن كان احد دوافعها بحث التعاون التجاري و الاقتصادي المضطرد ما بين البلدين، فان الدافع الآخر كان بحث التطورات في النيبال.

يتهم المتمردون الماويون كل الأحزاب السبعة المتحالفة معهم بالارتباط بقوى أجنبية ذات نفوذ. أي أنهم وحدهم الوطنيون الشرفاء. و يشيرون تحديدا إلى ارتباط أحزاب كثيرة بالهند و إجرائها مشاورات دائمة مع السفارة الهندية أو كبار المسئولين الهنود الزائرين، الذين كان أخرهم مستشار الأمن القومي الهندي أو رئيس الجهاز الحساس غير الخاضع للمساءلة البرلمانية في نيودلهي. والمعروف ان نيودلهي و واشنطون لهما موقف مشترك مما يجرى في النيبال، و بعبارة أخرى فهما يدعمان الملكية الدستورية و الديمقراطية التعددية، و بالتالي يعملان على مخرج لإنقاذ الملكية باعتبارها صمام أمان و عمل مانع للتفتت و الانقسام الاثني، و ان قالا أن الموضوع شأن داخلي و قرار الإبقاء على الملكية أو إلغائها متوقف على النيباليين.أما بكين التي تتصادم مصالحها الاستراتيجية مع نيودلهي في نيبال كما هي متصادمة في بورما، فقد أعربت في بيان عن ترحيبها باتفاقية السلام في النيبال و قالت أنها تدعم أي جهد يساهم على الاستقرار.